مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

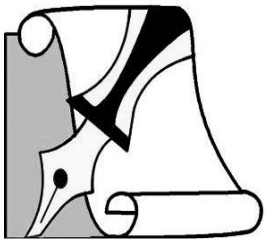

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

قراءة في نتائج الانتخابات التركية والجمعية الوطنية الكبرى

النتائج الأوليّة للانتخابات التركية الأخيرة نزلت كالصاعقة بالنسبة للمتابعين الإقليميين والدوليين، وحتى للمعارضة التركية نفسها، على خلفية ما حقّقه حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان وحلفاؤه، بناءً على طريقة إعلان الأصوات والنسب الانتخابية، عندما حقّق تحالف الجمهور الحاكم في تركيا الأغلبية في الجمعية الوطنية الكبرى، والتي لن ترجع إلى تسمية البرلمانية كما كانت قبل تعديل القانون من قِبل أردوغان وحلفائه، وكما وعدت المعارضة إن هي فازت بالأكثرية البرلمانية.

تقدّم المعسكر الحاكم، عبر الرئيس أردوغان وحليفه الأكبر، بفارق ليس مريحاً، ولكنه كان كافياً، عن منافسه فريق الطاولة السداسية، ومرشّحها كمال كليجدار أوغلو.

إن الذهاب إلى جولة الإعادة، لعدم حسم أي مرشّح نتائج الانتخابات التركية من الجولة الأولى، يضع الباحث أمام أسئلة كثيرة، حيث يتحتّم البحث السياسي والديموغرافي متداخلاً مع التأثيرات الداخلية والخارجية التي أخرجت هذه النتائج، والتي سوف يكون لها تأثير مباشر على صياغة الحسابات الجيوسياسية في تركيا وفي الإقليم، وحتى في العالم، نظراً لشبكة الخيوط التركية– الروسية والتركية–الأميركية، مع وصفنا لهذه العلاقات بخيوط العنكبوت، لما تمثّله من معانٍ مختلفة في الإقليم، بالإضافة إلى أوروبا، وسط آسيا، وأفريقيا أيضاً.

ولا شك أن الدور أو التأثير التركي في الشؤون الدولية يمثّل شهادة على الشبكات التي رمى بأطرافها أردوغان خلال وجوده على رأس السلطة في البلاد، بعد تغيير سياسته من (صفر مشاكل) إلى الغوص في كل الملفات المعقّدة. ورغم ذلك، فإن سعي المعارضة التركية للإطاحة بأردوغان تقاطع مع رغبة الغرب، الذي جنّد كامل ترسانته السياسية– الإعلامية لهذا الأمر.

لقد تضمّنت الانتخابات التركية في دورتها الأولى أهمية فائقة، في ظل مشاكل اقتصادية وتضخم كبير، وانتقادات للحزب الحاكم بشأن السياسة الخارجية، وأثر الزلزال المدمّر الذي ضرب البلاد وذهب ضحيّته المباشرة أكثر من خمسين ألف شخص.

قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية:

-حصل أردوغان على نسبة 49.5% من الأصوات.

-حصل منافسه الرئيسي كليجدار أوغلو على نسبة 44.89% من الأصوات.

-وفي مفاجأة ثانية، حصد سنان أوغان، النائب السابق لليمين المتطرف، على 5.17% من الأصوات.

-محرم إنجه حصل على 0.44%، رغم انسحابه من السباق الرئاسي، لكن لم يتسنّ حذف اسمه من قوائم الانتخابات.

-وبذلك تكون نسبة الاقتراع الداخلي قد بلغت تحديداً 8.84%، من 53 مليوناً و993 ألفاً و355 مقترعاً.

- الأصوات خارج تركيا بلغت مليون و 768 ألفاً و90 شخصاً، بنسبة 53.20%

الاقتراع البرلماني:

تبلغ العتبة الانتخابية، كحد أدنى، 7 بالمئة (القانون المنظّم للانتخابات حسب نظرية العالم البلجيكي)؛ وهي تعني حصول أي حزب يطمح لدخول البرلمان، المكوّن من 600 مقعد، على نسبة 7% من أصوات الناخبين، كشرط لدخوله الجمعية الوطنية الكبرى أو الجامعة، أو أن يكون جزءًا من تحالف يحصل على هذه النسبة.

أما توزّع المقاعد، فكان على الشكل الآتي :

-1-العدالة والتنمية: 267 مقعداً.

-2-حزب الشعب الجمهوري: 169 مقعداً.

-3-حزب اليسار الأخضر: 61 مقعداً.

-4-حزب الحركة القومية: 50 مقعداً.

-5-الحزب الجيّد: 44 مقعداً.

-6-حزب الرفاه: 5 مقاعد.

-7-حزب العمّال التركي: 4 مقاعد.

ومع جمع عدد المقاعد لكل طرف أو معسكر، تتبيّن النتائج الآتية :

-1-أكثرية برلمانية لصالح تجمّع الجمهور (العدالة والتنمية - الحركة القومية - الاتحاد الكبير - الرفاه): 322 مقعداً.

-2-معسكر المعارضة: المتمثل بحزب الأمّة (الشعب الجمهوري - الحزب الجيّد) نال 213 مقعداً.

-3-تحالف العمل والحريّة (الشعوب الديمقراطي الذي خاض الانتخابات تحت اسم جديد، وهو "اليسار الأخضر" - العمّال التركي) نال 65 مقعداً.

خلاصة :

- 1 -خسر حزب العدالة والتنمية 28 مقعداً بشكل خاص، لكنه حصل من خلال تحالفه مع أحزاب الحركة القومية والإتحاد الكبير والرفاه على 321 مقعداً، بشكل عام.

-2 -بلغت نسبة التصويت الداخلي 88.84%، مع تصويت 53 مليوناً و993 ألفاً و51 مقترعاً.

-3 -في الخارج، صوّت مليون و769 ألفاً و14 شخصاً، بنسبة 53.25%

كيف جاء تصويت المحافظات؟ تقاسم أردوغان وكليجدار التفوّق فيما بينهما فقط في المحافظات التركية الداخلية:

-1-رجب طيّب أردوغان:51 محافظة.

-2-كمال كليجدار أوغلو: 30 محافظة.

-3-سنّان أوغان ومحرّم إنجه : لم يفوزا بأي محافظة لكلٍ منهما.

وكما كان متوقعاً في المدن الكبرى، بلغت نسبة التصويت لصالح كليجدار أوغلو 48.55% في إسطنبول، مقابل 46.69% لأردوغان.

أما في قهرمان مرعش التي ضربها الزلزال، وبالرغم من كمية الانتقادات اللاذعة لإجراءات الحكومة لعدم استجابتها السريعة والمقنعة وقت الزلزال، إلاّ أن أردوغان حقّق أعلى نسبة إنتخابية 71.88% من الأصوات، مقارنة بحوالي 60% من الأصوات في آخر انتخابين رئاسيين.

كانت المعارضة تطمح بالحصول على أغلبية في البرلمان تساعدها على تعديل الدستور، من أجل إعادة العمل بالنظام البرلماني، من ضمن البرامج التغييرية للخطط ما بعد نتائج الانتخابات؛ لكن النتائج أتت مخالفة، إذ حصل تحالف "الجمهور" على الأغلبية التي تتكوّن من 323 نائباً، لكن مقاعده تراجعت، وتحديداً حزب "العدالة والتنمية" الذي نال35.4 % من أصوات المقترعين، واحتفظ بـ 266 مقعداً برلمانياً، مسجّلاً تراجعاً بلغ 7 % لصالح "الحركة القومية"، التي كسبت نسبة 10 % من الأصوات وحصدت 50 مقعداً؛ فيما حقّق "الرفاه الجديد" 2.8 % ونال 5 مقاعد برلمانية. وفي المحصّلة، حقّق تحالف "الجمهور" نسبة 49.3 % من الأصوات وأغلبية بسيطة في مقاعد البرلمان.

وبدراسة أسباب تراجع الأصوات المؤيّدة لحزب "العدالة والتنمية"، وأردوغان نفسه:

-أ- تظهر في المرتبة الأولى الأوضاع الاقتصادية المتردية والتضخم الذي أصاب الهيكل الاقتصادي، وغياب أي مؤشّر إيجابي للنمو بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة.

-ب-ثاني الأمور المؤثرة سلباً على أرقام أردوغان، هي السياسات المتّبعة داخلياً في مجالي الإنماء البشري والمجتمعي، حيث فشل الحزب الحاكم في الداخل على حساب السياسة الخارجية التي انعكست على الداخل بشكل سلبي.

-ج-إدارة الملف السوري ومسألة اللاجئين، التي استغلها الفريق المعارض أحسن استغلال؛ وأيضاً من حلفاء أردوغان القوميين، ما أفقده بعض الأصوات المهمة، فأتى التصويت احتجاجاً على عدم الالتفات إلى مطالب الشعب.

وفي المحصّلة، بعد تجربة انتخابات البلديات في المدن الكبرى عام 2019، وفقدان أردوغان لأهمها، تكررت النتائج العقابية له من قِبل الناخب التركي وبعض مناطق الداخل، حيث تأثير اليسار والشباب والحركات التحررية كان واضحاً.

إن خسارة حزب "العدالة والتنمية" هي نتيجة لأسباب لا حصر لها. وبالإضافة لما ذكرنا أعلاه، فإن حزباً حكم لمدّة 21 عاماً، كان لا بدّ أن يكون أمام صورة مختلفة (بروز تيّار من الناخبين/ غير منظّم/ لكن تقاطعت أهواؤه، فهو يعتقد بفائدة التغيير)، وذلك بعد تراجع الحزب الحاكم في أدائه الداخلي؛ بالإضافة للانشقاقات التي حدثت من قِبل معظم المؤسسين، بسبب الخلافات حول السياسات الداخلية والخارجية المتّبعة، ومحاولة أردوغان التفرد والتسلط عبر حصر القرارات به شخصياً فقط، وتنفيذ طموحاته في الحكم من دون الرجوع إلى المؤسسين والفاعلين داخل الحزب الحاكم، حيث نال تحالف "الأمّة" نسبة 35.1 % أي 212 مقعداً، وحصل حزب "الشعب الجمهوري" على نسبة 25.3 % من الأصوات و169 نائباً، والحزب "الجيّد" على 9.7 % و43 مقعداً؛ وكسب كلٌ من حزب "الديمقراطية والتقدم" 14 مقعداً، و"المستقبل" 11 مقعداً، و"السعادة" 10 مقاعد، و"الديمقراطي" 3 مقاعد، من خلال مرشّحيهم على قوائم "الشعب الجمهوري."

أما تحالف "العمل والحريّة"، فنال نسبة 10.5 % من الأصوات و65 نائباً، إذ نال حزب "الشعوب" الديمقراطي نسبة 8.8 % و61 نائباً، (باسم اليسار الأخضر) ونال حزب "العمل" التركي نسبة 1.7% و4 نوّاب.

أما حزب "الحركة القومية"، فقد استفاد من تراجع أصوات ميرال أكشنار، التي انسحبت من "طاولة الستة" وعادت تحت ضغوط التحالف، ما أضعف قرارها. واستفادت "الحركة القومية" من تراجع أصوات حزب "العدالة والتنمية."

استفاد حزب "الرفاه الجديد" من الترشّح باسمه، واستطاع كسب أصوات مؤيّدة له، الأمر الذي يؤسس لوجود أحزاب جديدة في البرلمان. أما "الهدى بار"، وهو حزب إسلامي كردي، ففاز تحت اسم "العدالة والتنمية" للمرّة الأولى بـ 4 مقاعد، ما عُدّ رسالة إلى الكرد المؤيدين لحزب "الشعوب الديمقراطي" بأن هناك صوتاً كردياً مغايراً ومسالماً ومؤيداً لسياسة أردوغان.

كان معظم التحليلات يؤكد أن التحالف المعارض سيستفيد من القوائم المشتركة، وسيكسب من التحالف الحاكم بعض المقاعد بسبب التماسك بين أحزابه؛ لكن النتيجة كانت مكسباً لتحالف "الجمهور". وبذلك، سقط مشروع إعادة النظام البرلماني.

ومن الأسباب الأهم التي أثّرت بشكل مباشر في نتائج الانتخابات، دور وسائل الإعلام الغربية والعربية. والأكثر تأثيراً، بحسب الإحصاءات، أن أردوغان وحزبه يملكان حوالي تسعين بالمئة من وسائل الإعلام التركية.

دور وسائل الاعلام في الانتخابات الرئاسية التركية:

كان جلياً الموقف السلبي الذي تبنّته وسائل الإعلام الغربية اتجاه أردوغان بشكل شخصي، واتجاه حملته الانتخابية بشكل عام، نظراً لما يكتنز في وجدان الدول الغربية وأميركا من عدم رغبة بأن ينجح أردوغان في السباق الرئاسي مجدداً، وهو الذي يتخذ من روسيا أقرب الحلفاء، ومن الرئيس بوتين أقرب الأصدقاء. هذه الحملة العالمية الممنهجة معتادة وليست جديدة، بفرض أو محاولة التأثير على الرأي العام، وحتى الرسمي، في أي موضوع يناسب الدول الغربية، وأميركا تحديداً، من دعاة الديموقراطية وحقوق الإنسان وباقي قطع المعزوفة المعروفة، وبشكل لا يتناسب مع المهنية والرسالة الإعلامية المفترضة لجهة موضوعية نقل الأخبار وتغطية الأحداث. فالصحف البريطانية والألمانية والفرنسية عملت على توجيه الأخبار ضد أردوغان، ودعت، في تدخل مباشر، للعمل على إفشال برنامجه وإسقاطه، في صورة واضحة تعبّر عن مدى رغبة الغرب بالتخلص من الرئيس التركي وحزبه الحاكم.

استطلاعات الرأي في الانتخابات التركية

تعتمد وسائل الإعلام التركية في تقاريرها حول الانتخابات على عشرات الاستطلاعات التي تحاول التنبّؤ بالفائز القادم. وعادة ما تعتمد على سؤال الناخبين عن المرشّح أو الحزب الذي سيصوّتون له في الدورة الأولى وفي الثانية أيضاً. فبعض "الاستطلاعات التي نُشرت في المرحلة الماضية، وأظهرت تفوّق المعارضة، تم إجراؤها بدعم وتمويل مادي من المعارضة". بهذه الكلمات وصف عضو البرلمان التركي عن حزب العدالة والتنمية، أمر الله إيشلر، نتائج استطلاعات الرأي التي أشارت إلى تفوّق مرشّح "تحالف الأمّة" كمال كليجدار أوغلو على منافسه بالانتخابات الرئاسية، الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، مرشّح "تحالف الجمهور."

وجاءت تصريحات إيشلر تعليقاً على نتائج استطلاع رأي أجراه مركز "ORC" للأبحاث بأنقرة، وأظهر توقّع فوز كليجدار أوغلو بنسبة 49.3% مقابل 42.4% لأردوغان.

وأثارت نتيجة الاستطلاع، الذي أجراه المركز في الفترة بين 19–22 نيسان الماضي، جدلاً بين مشكّك في نتيجته واتجاهات المركز الذي نظّمه، وأعطى التفوّق لمرشّح المعارضة، لأن الهدف من نشر نتائج تلك الاستطلاعات هو التأثير على الناخبين التابعين لمرشّح المعارضة وللناخبين الرماديين الذين ربما يتأثرون بنتائج الاستطلاع المدفوع سلفاً؛ لكن يبقى أهم وأكثر واقعية الاستطلاع الانتخابي الذي يتم إجراؤه على أرض الواقع وداخل الصناديق.

1– نستطيع تقسيم شركات الاستطلاع الانتخابية إلى فئات متعددة، أهمها:

أ–شركات تظهر فقط فترة الانتخابات، ومن دون خبرة كبيرة بالمسح الإجرائي أو بالعيّنات العشوائية لموضوع الإحصاء والاستطلاع، وتنشر نتائجها بهدف جذب الرأي العام والإعلام. لذا لا يمكن الوثوق في نتائج استطلاع هذه الشركات الطارئة.

ب– شركات قديمة وذات خبرة، وهي موجودة في هذا المجال منذ سنوات طويلة، لكنها تُجريها لتكون نتائجها مؤيّدة لحزب سياسي معيّن، حيث تكون نسب ذلك الحزب دائمًا مرتفعة في استطلاعاتها؛ وهي شركات مملوكة لأحزاب أو لأفراد مقرّبين من الأحزاب؛ ولا يمكن الثقة أو الاعتماد على هذه النتائج، لكنها تعطي دفعة قوية لمؤيّدي المرشّح المراد تعويمه رقميا.ً

ج– شركات تُجري استطلاعات رأي باتباع منهجية موثوقة، وتنشر نتائجها مهما كانت. وهذه الشركات عددها قليل، وهي مستقلة، وتستطيع أن تعطي نتائج قريبة بالعمل الإحصائي.

2– تستخدم الشركات لإجراء الاستطلاعات الاتصال بالهاتف، أو المقابلات وجهًا لوجه، أو استطلاعات عبر الإنترنت، أو عن طريق الهواتف الذكية؛ وهي عرضة لنتائج غير حقيقية نسبة لرغبة بعض الناخبين بعدم إعطاء معلومات صحيحة أو إخفاء بعضها.

في الوقت الذي تؤكد فيه جميع مراكز وشركات الاستطلاعات الانتخابية أنه ليس لها أي توجه سياسي وأنها تُجري أبحاثها استنادًا للمعايير العلمية، لكن لكل شركة توجهات سياسية، إما مؤيّدة للرئيس أردوغان وتحالفه،

أو معارضة لهما. كما أن بعض مراكز الاستطلاعات الانتخابية تدعمها وتموّلها المعارضة؛ وقسم من شركات الاستطلاعات، وخاصة القريبة من المعارضة، تهوّل من نسب الاستطلاعات وفقًا لمصلحة الجهة المموّلة لها. وهناك شركات تعمل بالمثل، وهي تابعة للحزب الحاكم. حزب العدالة والتنمية يدعم ويموّل مراكز لاستطلاعات الرأي الانتخابية التي تبالغ كثيرًا في النسب التي سيحصل عليها أردوغان وحزبه. وفي الاستطلاعات التي تكون نتائجها لصالح حزب العدالة والتنمية يتم الاعتماد على التهويل والمبالغة في الأرقام للتأثير أيضاً على الناخبين.

أما المؤسسات الدولية والأجنبية التي تموّل شركات محلية لإجراء بحوث الرأي العام وإجراء استطلاعات، لاهتمامها بنتيجة الانتخابات القادمة، إلاّ أنها عادة لا تنشرها؛ وغالباً ما تكون خلف هذه الشركات والمؤسسات الدولية أجهزة مخابرات أجنبية لتقدير موقف استخباري أمني أو سياسي أو اقتصادي. أما بعض الاستطلاعات التي تُجريها أو تموّلها جهات أجنبية، فتكون أكثر موضوعية لأنها محايدة.

يُعدّ الوصول إلى جولة الإعادة مؤشراً إيجابياً للعبة الديموقراطية. وارتفاع نسب المشاركة يُظهر وعي الناخب التركي لدوره في الحياة السياسية، خاصة أن هذه الانتخابات تعدّ مفصلية في التاريخ السياسي لتركيا في ذكرى مئويتها وديمقراطيتها واستقرارها السياسي.

أما بالنسبة للمعارضة ومرشّحها كمال كليجدار، فكانت هناك شبه صدمة سياسية لديها، نظراً لنتائج استطلاع الرأي التي اعتمدت عليها المعارضة قبل الانتخابات. فقد وضعت كلّ استطلاعات الرأي، التي أعدّتها المعارضة ومؤسسات بحثية غربية، كليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري وأحزاب الطاولة السداسية المتحالفة معه، في مقدّمة السباق الانتخابي أمام الرئيس رجب طيب أردوغان، زعيم حزب العدالة والتنمية والأحزاب المتحالفة معه.

الصدمة تكبر عند أرقام استطلاعات الرأي التي أعطت الأغلبية البرلمانية لتحالف "الأمّة" المعارض، والرئاسة من الجولة الأولى لكليجدار أوغلو. وكانت تلك الاستطلاعات وأرقامها حاضرة طوال الوقت على لسان أوغلو وباقي زعماء المعارضة الداعمين له، سواء خلال الحشود والتجمعات والفعاليات الانتخابية، أو عبر منصّات التواصل الاجتماعي وحساباتهم الرسمية فيها؛ وهذه نقطة سلبية جداً بالتحليل السياسي، تجعل ناخبي مرشّح المعارضة مرتاحين، وربما نسبة كبيرة منهم لا تذهب للمشاركة بالانتخابات، على اعتبار أن النتيجة مضمونة،

وبالعكس أيضاً، حيث تجعل ناخبي الحزب الحاكم متلهفين ومتشجعين وخائفين على حزبهم المفضّل وتدفعهم للمشاركة بشكل أكبر.

ورغم أن المؤشرات الأكثر تعبيراً عن اتجاهات التصويت لكلا المعسكرين كانت تعطي الأفضلية لتحالف "الجمهور" الحاكم، فإنه بدا واضحاً أن المعارضة تتمسك بنتائج استطلاعات الرأي الخاصة بها، وتبني عليها طموحات وأحلاماً ووعود ما بعد ظهور النتائج.

فعند مقارنة التجمعات الانتخابية، وبخاصة خلال الأمتار الأخيرة من السباق، على سبيل المثال، نجد أن الأفضلية كانت واضحة لصالح أردوغان وتحالفه على حساب كليجدار أوغلو وتحالفه. معادلة الحسابات الخاطئة هذه، ألا وهي الأرقام الخاصة بالنتائج منذ بداية عملية الفرز، التي انطلقت بعد انتهاء التصويت في الخامسة من مساء الأحد 15 أيار. وهنا لا بدّ من التوقف عند إحدى القواعد المنظّمة للانتخابات في تركيا، وهي الخاصة بحظر نشر أي أرقام خاصة بعمليات الفرز قبل التاسعة من مساء اليوم ذاته، وأن تكون الأرقام التي تنشرها وسائل الإعلام صادرة عن الهيئة العليا للانتخابات التركية فقط.

والهدف من هذه القاعدة واضح بطبيعة الحال، وهو عدم بث معلومات وأرقام غير صحيحة قد تتسبب في إثارة البلبلة بدون مبرّر، خصوصاً أن عمليات الفرز تتم بحضور مندوبين عن جميع الأحزاب والمرشّحين المتنافسين في السباق، ومراقبين أيضاً، ولا تتم خلف أبواب مغلقة مثلاً.

لكن المعارضة اختارت أن تنشر أرقامها الخاصة، وعبر وسائل إعلامها الخاصة أيضاً، والتشكيك في الوقت نفسه في الأرقام التي لا تصدر عنها، رغم أن مصدر المعلومات المعترف به والرسمي هو مصدر واحد، وهو الهيئة العليا للانتخابات.

فللمعارضة وكالة أنباء خاصة بها تنقل عنها أرقاماً تخص سير عمليات فرز الأصوات. وخلال الساعات الأولى من بداية الفرز، بدأ كليجدار أوغلو وباقي رموز تحالفه المعارض في نشر تلك الأرقام، التي كانت متناقضة تماماً عمّا تنشره وكالة الأنباء التركية الرسمية (الأناضول) ووسائل الإعلام الإقليمية والعالمية التي لها مراسلون داخل لجان الفرز في شتّى المحافظات التركية، وفي مقر الهيئة العامة للانتخابات أيضاً.

وبينما كانت تُظهر النتائج الأوليّة التي تنشر وكالة أنباء الأناضول تباعاً، نقلاً عن البيانات الرسمية للهيئة العليا للانتخابات، أن الرئيس رجب طيب أردوغان متقدم بفارق واضح عن كليجدار أوغلو، كانت وسائل إعلام المعارضة تنشر أرقاماً مختلفة تماماً تظهر أن مرشّحها يتقدم السباق.

كليجدار أوغلو كان ينشر أرقام المعارضة. وفي أول تعليق له بعد البدء في نشر النتائج الأوليّة تباعاً من عمليات الفرز، كتب تغريدة على تويتر قال فيها: "نحن متقدّمون"؛ والأمر نفسه فعله الحساب الرسمي لحزب الشعب الجمهوري، الذي أعاد نشر تغريدة كليجدار وعلّق عليها قائلاً: "نحن حالياً في الصدارة."

بعض المقاطع التي انتشرت لمرشّح المعارضة على مواقع التواصل الاجتماعي حظِيت بمشاهدات مليونية، وصل بعضها إلى 100 مليون مشاهدة لمقطع واحد، وهو الأمر الذي تم تصويره "للرجل العجوز" –كما يلقّب كليجدار أوغلو في بعض وسائل الإعلام المحلية– على أنه دليل مؤكد على مدى الشعبية التي يتمتع بها؛ وهو ما ضاعف من حجم أحلامه، التي اتضح بعد ظهور النتائج أنها كانت أقرب للأوهام.

فالمشاهدات عبر منصّات التواصل الاجتماعي من السهل للغاية التلاعب بها، من خلال شركات متخصصة تحصل على الأموال للترويج لمقاطع الفيديو، دون أن تكون أغلب المشاهدات حقيقية، أو تعكس انتشاراً فعلياً وتفاعلاً بشرياً؛ وهي أمور يدركها جيداً كل من يعملون في مجال التكنولوجيا والإعلام والدعاية الانتخابية. فهل تم تقديم صورة مغلوطة بشكل مقصود لزعماء المعارضة، وعلى رأسهم كليجدار أوغلو، وذلك لبث الطمأنينة عند ناخبيه، مما أدّى الى تقاعس عدد لا بأس منهم عن خوض الانتخابات.

إن نظرة صغيرة للاختلافات والتنبؤات لاستطلاعات الرأي والأرقام الانتخابية، تجعلنا أمام سؤال حرج و مصيري عمّا إذا كانت هناك استطلاعات عامة تُنشر للجمهور وأخرى خاصة تتم مشاركتها فقط مع صّناع القرار داخل الأحزاب في تركيا لتُبنى عليها الخطط والمسارات الانتخابية. فعندما تطلب الأحزاب من شركات إجراء استطلاعات رأي للناخبين، يمكننا القول إن بعض هذه الشركات قد يساير هذه الأحزاب؛ أما عن إمكانية طلب الأحزاب إجراء استطلاعين للرأي، واحد للجمهور وآخر للأحزاب وقادتها، فمن الممكن التنبؤ بذلك أيضاً. إذاً ما الذي يعطي موثوقية وصحّة نتائج الاستطلاع إن كانت موجّهة ؟

لقد وضع علم الإحصاء محدّدات لإجراء الاستطلاعات، للحصول على نتائج موثوقة. ووفق تلك المحدّدات، فإن العيّنة لا بدّ أن تكون ممثّلة عن الناخبين. وبالنظر لسكان تركيا، فلا بدّ من أن تشمل العيّنة على الأقل

12 من أصل 81 ولاية موزّعة جغرافيًا بين شمال تركيا وجنوبها وشرقها وغربها، لتكون ممثّلة عن الواقع السياسي، وأن تكون العيّنة أيضًا ممثّلة ديموغرافيًا من ناحية الجنس والسن والتعليم والمستويات الاجتماعية والاقتصادية. وإذا تمّت مراعاة المعايير السابقة في اختيار العيّنة وتطبيق الاستطلاع على عيّنة منتقاة حسب التصنيف السابق؛ فيمكن الحصول على نتائج صحيحة بهامش خطأ 2.5٪.

من هو رئيس تركيا القادم؟

إن الإجابة مرتبطة بتشكّل التحالفات في الانتخابات التركية في اللحظات الأخيرة، قبل جولة الإعادة التي سيخوضها يوم الأحد في 2023/5/28، كل من الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ومرشّح المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري، كمال كليجدار.

اكتسبت حملة أردوغان زخماً بتأييد المرشّح القومي، الذي كان يوصف بالمناهض للاّجئين، سنان أوغان، والذي حصل على أكثر من 5% من الأصوات، فيما لا يزال موقف تحالف الأجداد المناهض للاّجئين، والذي كان مؤيداً لأردوغان، غامضاً، بعد وجود مؤشرات قوية على تفتّته أو انحياز جزء منه لأوغلو.

إن أوغان لا يتمتع بقاعدة تصويتية مهيمنة، ولكن بين داعميه من يميلون اجتماعياً إلى قاعدة أردوغان التصويتية. ويُعتقد أن نصف الكتلة التي صوّتت لأوغان –على الأقل– قد تذهب لأردوغان، وسيكون أمامها اختيار آخر، ألا وهو الامتناع عن التصويت برمّته؛ وأن الفائدة الأكبر من دعم أوغان ليست الكتلة التصويتية في الأساس، والتي بطبيعة الحال لن تذهب كلّها لأردوغان. ولكن الفائدة الأهم هي التصور العام والأثر النفسي–الإعلامي بأن أردوغان هو من سينتصر في الجولة الثانية، من ضمن جولات التأثير على خيارات الناخبين .وشدّد أوغان، الذي حصل على 5.2% في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، على ضرورة تحقيق الاستقرار في تركيا وعدم وجود خلاف بين البرلمان والنظام الرئاسي القائم، في إشارة إلى فوز تحالف الجمهور الحاكم بأكثرية مقاعد البرلمان.

كذلك أكد أوغان على ضرورة استمرار العمليات التركية ضد التنظيمات الإرهابية، مشيراً إلى أن تحالف الأمّة المعارضة "لم يضع مسافة" بينه وبين حزب الشعوب الديمقراطي المتّهم بتبعيّته السياسية لحزب العمّال الكردستاني المحظور في تركيا.

وقال: "فشل تحالف الأمّة في إقناعنا. لقد أخطأ الذين قالوا بأننا دخلنا في مساومة، فلم نعقد مساومة مع أحد، حيث إن نهجنا يسير في إطار المبادئ. وهدفنا هو تركيا واحدة غير قابلة للتقسيم، واستمرار مكافحة جميع التنظيمات الإرهابية ."

وأوضح أوغان أنّهم أخذوا بعين الاعتبار في قرار تأييد الرئيس التركي بالجولة الثانية من الانتخابات عدة أمور، أبرزها ضرورة مواصلة الصناعات الدفاعية في أجواء من الاستقرار والسياسات الخارجية الصائبة فيما يخص "الوطن الأزرق ."

كذلك دعا أوغان إلى مزيد من العمل من أجل التكامل مع العالم التركي وتعزيز قوة منظمة الدول التركية، مشدداً على أهمية تحقيق الاستقرار في البلاد، والذي يستوجب، بحسب رأيه، أن تكون الأغلبية البرلمانية ومقام الرئاسة من تحالف سياسي واحد...

إن تفتّت تحالف حزب الأجداد سنح للشخصية البارزة المتحالفة مع سنان أوغان، الداعم لأردوغان، (أوميت أوزداغ)، رئيس حزب الظفر المعادي للاجئين، أن يعلن، عبر وثيقة تفاهم، دعمه الكامل لمرشّح المعارضة كمال كليشجدار أوغلو، حيث طلب أوزداغ، المعروف بخطابه العدائي ضد اللاجئين، والسوريين على وجه الخصوص، من أنصاره التصويت لصالح كليجدار أوغلو في جولة الإعادة، أمام منافسه مرشّح تحالف الجمهور، الرئيس رجب طيب أردوغان.

ما هي وثيقة التفاهم بين أوزداغ وكليشدار أوغلو ؟

تتضمّن وثيقة التفاهم بنوداً مختلفة، ما بين مسائل عالقة ومسائل متفق عليها، وأهمها قضية اللاجئين (يبلغ عدد اللاجئين حسب آخر إحصاءات الدولة التركية حوالي ثلاث عشر مليوناً ومهاجراً غير نظامي.

تبحث الوثيقة:

-1- كيفية إعادتهم إلى أوطانهم خلال عام واحد أو عامين كحد أقصى، عدا من يتهدد حياته، فيستطيع البقاء شرط تحقيقه الشروط الخاصة بالهجرة والإقامة الشرعية.

-2-التخلص من عبء 11 مليار دولار يتحمّلها المواطنون الأتراك، حسب دراسات حزب النصر والمعارضة التي تحمل نفس الخطاب في هذا الأمر.

-3-ضمان المواد الأربع الأولى من الدستور (قومية الدولة)، ومكافحة التنظيمات الإرهابية، وهي حزب العمّال الكردستاني (وهذه نقطة خلافية نظراً لتحالف كليشدار أوغلو مع الأكراد)، وأيضاً محاربة جماعة الخدمة وداعش.

كان أردوغان يحصل على نحو 40% من أصوات الأكراد الذين منحهم كثيراً من الحقوق السياسية والثقافية التي كانوا محرومين منها في السابق. ولحزب العدالة والتنمية وجود قوي بمناطق الأكراد، خاصة في انتخابات المحليات؛ ويكاد يكون حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي يحصل على أصوات الأكراد والأتراك.

ولكن في الانتخابات الأخيرة، تراجعت نسبة تصويت الأكراد لأردوغان لنحو 25%. ويمكن القول إن الصوت الكردي هو الذي كان مرجّحاً لأوغلو، وأدّى لاضطرار أردوغان للدخول في جولة الإعادة.

كما أن خريطة التصويت الكردية قد لا تكرّر بالضرورة. فأوّلاً، حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، المتحالف بشكل غير رسمي مع كيلدجار أوغلو، حقّق أهدافه بالوصول للبرلمان؛ وقد يفقد جمهوره حماسته ولو قليلاً، باعتبار أن الحزب غير مشارك في الانتخابات الرئاسية، رغم أن الحزب نفسه يتّسم بأنه يتبنّى خطاباً عدائياً جداً ضد أردوغان؛ ولكن موقف ناخبيه قد يكون أقل حدّة.

وهناك عوامل أخرى قد تؤثر على موقف الأكراد، وهو أن محاولة كليجدار أوغلو نيْل تأييد القوميين قد تنفِّر منه الأكراد،؛ وهو ما تسرّب من الحديث عن الخلافات التي نشبت بسبب شروط تحالف الأجداد بشأن المواقف المرتبطة بالأكراد، لأن محاولة كليجدار أوغلو زيادة حدّة الخطاب القومي قد تأتي بمردود عكسي وفقدان أصوات من الكتلة الكردية..

خاتمة

كما عبّر الرئيس التركي الراحل سليمان ديميرل* أن 24 ساعة هي مدة طويلة في السياسة التركية*

هذا الوصف ينطبق على التحالفات المتغيرة بين المعسكرين والانشقاقات المتتالية بين الأفرقاء العاملين في الحياة السياسية التركية. ومهما تكن نتيجة الانتخابات الرئاسية التركية، فإن من سيفوز بهذا السباق سوف يجد نفسه أمام تحديات صعبة، في الاقتصاد و النمو والسياسة الداخلية؛ بين التجاذبات والانعطافات الخطيرة أمام مئوية الدولة، وبين التحديات الخارجية السياسية والجغرافيا، نظراً لموقع تركيا ولسياسة الرئيس أردوغان الذي وضع يداً في كل مكان؛ وانعكس ذلك سلباً على الداخل التركي..

الأمتار الأخيرة والتحالفات ما قبل الجولة الثانية، ورغبة الشعب التركي، هي من ستحكم، ومن ستعطي النتائج الصحيحة لاستطلاعات الرأي النهائية، في ظل المتغيرات في الخريطة العالمية والإقليمية.